حكومة المملكة العربية السعودية

بـــرنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي

مشروع الدعم الفني والاستشاري
لتطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة للتنمية القروية

2008-2010م

وثيقة مشروع

وصف موجز: يهدف هذا المشروع، الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري لوزارة الشؤون البلدية والقروية في جهدها للقيام بدراسة مسحية للقرى والهجر في المملكة العربية السعودية. يسعى المشروع إلى التأسيس لإنتاج استراتيجية شاملة للتنمية الريفية (القروية) من خلال بحث ودراسة عناصر ومحددات التنمية وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية.

السياق الوطني

حققت المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة تم خلالها وضع خطط خمسية للتنمية الوطنية الشاملة تناولت جميع نواحي الحياة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للمواطنين. وقد ركزت هذه الخطط بدرجة ملموسة على مشروعات استكمال البنية الأساسية وتحقيق حد لائق من مستوى الخدمات العامة لكافة المواطنين في أماكن تواجدهم سواء في المدن أو القرى.

ومواكبة لحركة التحديث والتحضر زاد اهتمام المملكة بتنمية وتطوير القرية السعودية في كافة المجالات، كما تأكد اتجاه المملكة نحو تحقيق التنمية القروية المتكاملة بصدور قرارا مجلس الوزراء برقم (3) وتاريخ 1403/1/1هـ لتنمية وتطوير قرى المملكة، والتي صدرت لوائحها بقرار من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية في منتصف عام 1404هـ.

وبالرغم من التطور الملموس الذي شهدته الخدمات البلدية للقرى والهجر خلال خطط التنمية السابقة، فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة تحمل في طياتها تحديات وقضايا جديدة ينبغي معالجتها خلال المرحلة القادمة.

فمن المفترض أن تشمل الخدمات البلدية (سفلتة، إنارة، تشجير، نظافة وصحة بيئة) نحو (10.471) قرية وهجرة. بيد أه هذه الخدمات تواجه ثمة معوقات. وللتعامل مع تلك المعوقات، من الضروري دراسة واقع الخدمات البلدية في القرى والهجر في مختلف مناطق المملكة من أجل بناء إستراتيجية تنموية بعيدة المدى لهذه القرى والهجر. هذه الإستراتيجية يجب أن تحقق التوازن بين تقديم وتوزيع الخدمات والمشروعات الإنتاجية لكافة المناطق آخذين في الاعتبار الظروف المكانية لكل منطقة. ويجب الأخذ بالاعتبار معطيات وأهداف الإستراتيجية العمرانية حيث تركز على الاستفادة القصوى من المزايا البيئية للمناطق القروية وتعزيز التكامل بين المدن والمناطق القروية المجاورة من خلال تأكيدها على أن تطوير نمو متوازن للاستيطان القروي هو جزء لا يتجزأ من إستراتجية شاملة للتنمية العمرانية.

الاستراتيجية

تبدي وزارة الشؤون البلدية والقروية ـ وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج ـ حرصاً على زيادة قدراتها المؤسسية والبشرية بما يمكنها من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية على مستوى الخطة الوطنية وعلى المستوى القطاعي. ومن المعتزم القيام بالخطوات التالية تنفيذاً لهذه الاستراتيجية:

أولاً: أهداف الدراسة

يهدف مشروع دراسة تطوير الخدمات البلدية للشؤون القروية إلى تحقيق التالي:

1) التعرف على معوقات التنمية القروية.
2) وضع آلية لإدارة وتنظيم الخدمات البلدية المقدمة لجميع قرى المملكة.
3) دراسة مسحية للخدمات البلدية المقدمة للقرى على مستوى الأمانة والبلدية والمجتمع القروي.
4) إيجاد هياكل تنظيمية واضحة للمجمعات القروية في عموم مناطق المملكة بحيث يتم توضيح أولوياتها ومسئولياتها.

ثانياً: نطاق العمل

لتحقيق أهداف مشروع الدراسة أعلاه، على المشروع، ومن خلال الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القيام بالتالي:

* دراسة الوضع الراهن للخدمات البلدية في الأجهزة البلدية من خلال:

1) حصر جميع أنواع الخدمات المقدمة للقرى والهجر.
2) عمل تقييم هيكلي شامل لإدارات وموظفي المجمعات القروية وبيان نقاط القصور وسبل علاجها.
3) دراسة وتقييم لنتائج تطبيق اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) وتاريخ 1403/1/1هـ، وعلاقة ذلك بما تم اعتماده في الإستراتيجية العمرانية حول الجانب القروي.
4) دراسة عدد من الدول الرائدة في مجال التنمية والتطوير القروي وفي إطار أهداف هذه الدراسة.
5) الإطلاع على الإستراتيجية العمرانية للمملكة للخروج بتوصيات تسعى لتعزيز التكامل بين المدن والمناطق القروية.
6) إعداد آلية للتحسين والتطوير المستمر لقطاع الشؤون القروية ووضع آلية للتقويم والمتابعة.
7) دراسة واقع الخدمات البلدية في القرى والهجر في مختلف مناطق المملكة وبيان أهم المعوقات التي تحول دون وصولها لجميع القرى والهجر.
8) بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتنمية وتطوير الخدمات البلدية في هذه القرى والهجر.
9) وضع خطط عمل سنوية لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

ثالثاً: منهجية العمل

يتوقع أن يعمل المشروع على تبني منهجيات متعددة لتحقيق أهدافه على أن تشمل تلك المنهجيات على الأقل التالي:

1) إيجاد تعريف واضح ومتكامل يأخذ في الاعتبار جميع المحددات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، لجميع المصطلحات المستخدمة مثل: قرية/ مدينة/ هجرة/ مجمع قروي/ بلدية/000الخ وبيان النطاق الإداري لكل منها.
2) حصر ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة سواء محلياً أو خارجياً.
3) إجراء دراسات المقارنة المرجعية.
4) القيام بزيارات خارج وداخل المملكة.
5) تصميم الأدوات المختلفة لجمع البيانات.
6) إقامة الندوات وورش العمل لتحقيق الهدف التوعوي.
7) عقد الاجتماعات الدورية مع الفريق المقابل.
8) تطبيق التحسينات المقدمة جميعها على عينة المجمعات القروية وإعداد تقرير يوضح نتائج التطبيق ومعوقاته بهدف تعميم تلك النتائج.
9) تقديم التقارير الدورية.

رابعاً: المخرجات المطلوب تقديمها

1) تقرير تفصيلي بدراسة الوضع الراهن للخدمات البلدية المقدمة للقرى من خلال عرض نتائج التقييم الهيكلي الشامل وبيان أوجه القصور والتحسينات المقترحة وتقديم نموذج مقترح للهيكل المفترض.
2) تقرير مفصل عن نتائج تقييم تطبيق اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) بتاريخ 1403/1/1هـ .
3) تقرير مفصل بدراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية وتطوير المجمعات القروية.
4) تقرير تفصيلي عن مقترح للسياسة المالية للتنمية القروية.
5) وضع وتحديد أهداف التنمية للقرى في المملكة واقتراح أسلوب تحقيقها ودور الجهات المحلية في تنفيذها.
6) اقتراح النظم واللوائح والقرارات اللازمة لتحقيق السياسة العامة لتنمية القرى ومتابعة نتائجها.
7) تحديد أولويات مشروعات تنمية وتطوير القرى.
8) اقتراح المشروعات المشتركة التي يراد تنفيذها وتمويلها من القطاع الخاص.

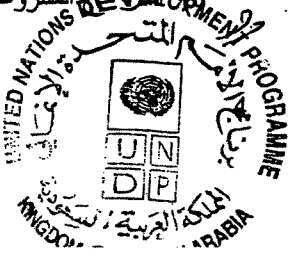

9) اقتراح ورسم سياسة التوعية العامة في مجال التنمية القروية والتأكيد على المشاركة الأهلية وزيادتها في تخطيط وتنفيذ هذه المشروعات من خلال تفعيل دور المجالس البلدية.

10) اقتراح البرامج التدريبية لتوفير القيادات والموظفين اللازمين لمشروعات وبرامج التنمية القروية.

الترتيبات الإدارية

سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم الفني والاستشاري لوزارة الشؤون البلدية والقروية لتنفيذ المشروع. كما ستدير وزارة الشؤون البلدية والقروية المشروع من تخطيط وإدارة لأنشطة المشروع والتقارير والمحاسبة والرصد والتقييم وإدارة عملية المراجعة المتعلقة باستخدام الموارد الحكومية المخصصة للمشروع. وسيكون المشروع تحت الإدارة الكاملة من قبل المدير الوطني للمشروع وفقا لوثيقة المهام والاختصاصات الواردة بالملحق (ب)، وسيخضع ذلك إلى إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وستجرى كافة ترتيبات التنسيق تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية ومن خلال هيئة المشروع الموضح مهامها أدناه.

هيئة المشروع

يخضع تنفيذ العمل لإشراف ومتابعة وتقويم هيئة المشروع المناط بها اتخاذ القرارات الإدارية بشأن المشروع متى اقتضت إدارة المشروع التوجيه، لا سيما فيما يتعلق بخطط العمل ومراجعة المشروع. وتضم هيئة المشروع المهام التالية:

أ) الدور التنفيذي/ممثل الجهات المستفيدة: وتضطلع بهذا الدور وزارة الشؤون البلدية والقروية، ممثلة بوكيلها للتخطيط والمتابعة. وتسعى الوزارة، من خلال هذا الدور، إلى التأكد من أن المشروع يركز على أهدافه المحددة طوال فترات تنفيذه وأنه يعمل على انتاج مخرجاته بما يحقق متطلبات الجهات المستفيدة.

ب) دور الجهة الفنية: ويضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممثلاً بالممثل المقيم للبرنامج. ويسعى البرنامج من خلال ذلك إلى تقديم التوجيه المتعلق بالجدوى الفنية للمشروع من ناحية التصميم والتطوير والتسهيل والمشتروات والتنفيذ.

يتمثل الهدف الرئيسي لاختيار هذه الترتيبات في تطوير وتحسين القدرات المؤسسية الموجودة باعتبار تلك خطوة أساسية ستكفل استمرارية مبادرات هذا المشروع بعد إنتهاء فترته الزمنية.

سيتم إيداع المبلغ المقدر في الميزانية (825.000 دولار أمريكي) لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتالي، سيقوم البرنامج الإنمائي بدفع تكلفة البنود المحددة في ميزانية المشروع بعد استلامه أوامر الصرف المباشر من

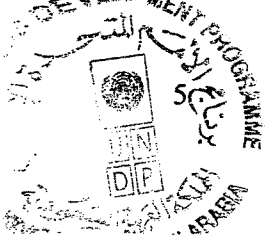

وزارة الشؤون البلدية والقروية. وسيتم تقديم تقرير مالي للوزارة بنهاية المشروع وذلك من أجل مراجعته واعتماده. وإذا قرر الطرفان إغلاق هذا المشروع وبقيت ثمة اعتمادات مالية غير مستهلكة، سيقوم البرنامج الإنمائي بإعادة المبالغ غير المستهلكة بعد تسوية كافة الإلتزامات التعاقدية إلى الوزارة أو تحويلها إلى مشروع كامل، ويعتمد ذلك على ما تراه الوزارة.

تخضع الميزانية للمراجعة متى اقتضى الأمر وهناك مرونة كافية في مناقلة الاعتمادات بين البنود المختلفة.

المراقبة والتقويم

أ) يخضع المشروع للمراجعة الثلاثية (والتي يشارك فيها ممثلو كل من الجهة الحكومية – وزارة الشؤون البلدية والقروية – و البرنامج الإنمائي إلى جانب وكالة الأمم المتحدة التي قد يتم اختيارها لاحقاً لتقديم الدعم الفني المتخصص للمشروع) مرة واحدة على الأقل كل 12 شهراً، على أن يعقد أول اجتماع في غضون 12 شهراً من بدء التنفيذ الكامل للمشروع. ويقوم المدير الوطني للمشروع بإعداد وموافاة كل اجتماع بتقرير المراجعة السنوية. ويمكن أيضا إعداد تقارير سير العمل لإبراز المكونات الخاصة أو لاستيفاء متطلبات التقارير الأخرى.

ب) إثر المراجعة الأولى للمشروع، من المحتمل أن يخضع المشروع أيضاً إلى مراجعات لنصف الفترة لمكونات محددة أو مراجعة لسير العمل في مكون محدد بشأن نتائج منتقاة وذلك خلال فترة نصف سنوية، على أن يكون تنظيم هذه المراجعات، وشروطها المرجعية وتوقيتها المحدد حسبما يتم تقريره بعد التشاور بين الأطراف المعنية في المشروع.

ج) يخضع المشروع إلى تقييم نصف الفترة وذلك بعد سبعة أشهر تقريبا من بداية تنفيذه. ويتمثل هدف التقييم في تحديد النتائج واستنباط الدروس المستفادة وتعزيز نجاحات المشروع وشراكاته للفترات التالية. وسيتم تحديد عملية تنظيم التقييم وشروطه المرجعية وتوقيته بعد التشاور بين أطراف المشروع، إلى جانب أي وكالة ذات صلة تتبع للأمم المتحدة. وقد تم تضمين الاعتمادات المالية في الميزانية لتغطية نفقات فريق المستشارين الوطنيين والدوليين اللازمين لإجراء تقييم نصف الفترة.

الإطار القانوني

تعتبر وثيقة المشروع هذه المعتمد المشار إليه في المادة الأولى من اتفاقية التعاون الأساسية النموذجية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموقع عليها من قبل الطرفين في اليوم

الرابع من شهر يناير 1976م. وتمشياً مع هذه الاتفاقية، فسوف يكون المقصود بالجهة الحكومية المنفذة هي الجهة الحكومية المتعاونة الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية.

ويجوز إجراء الأنواع التالية من التعديلات على وثيقة المشروع بتوقيع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أو من ينوب عنه) فقط، شريطة أن يتيقن بأن ليس لدى الأطراف الأخرى الموقعة على وثيقة المشروع أي اعتراض على التعديلات المقترحة:

- إجراء تعديلات أو إضافة أية ملاحق إلى وثيقة المشروع.
- التعديلات التي لا تتطلب تغييرات ذات شأن في الأهداف الفورية للمشروع ومخرجاته ونشاطاته إلا إذا كانت بسبب إعادة ترتيب المدخلات المتفق عليها من قبل أو كنتيجة للزيادات التي تطرأ على التكلفة من جراء التضخم.
- تعديلات سنوية إلزامية ترمي إلى ترحيل مدخلات المشروع المتفق عليها أو زيادة تكاليف الخبراء أو البنود الأخرى كنتيجة للتضخم، أو الأخذ في الحسبان المرونة في إنفاق الوكالة المنفذة.

المحاذير

بالنسبة لهذا المشروع، فإن المشاكل الأكثر أهمية هي:

تأخير التعيين: إذ لن يتسنى لهذا المشروع تحقيق نتائجه المرجوة ما لم يتم التعيين في الوقت المحدد. ويقتضي ذلك توفر الموظفين المطلوبين إضافة إلى استيفائهم لمتطلبات مهامهم المحددة.

انعدام التنسيق: من الممكن أن يتمخض انعدام التنسيق الكلي عن عدم إطلاع الشركاء الرئيسيين على خطط البرنامج الأمر الذي من شأنه أن يبطيء التقدم في العمل؛ كما أن سوء توقيت الأحداث الرئيسية التي ينبغي أن يتم تنسيقها بشكل سليم من الممكن التطرق إليه من خلال إنشاء لجنة تنسيق للمشروع، وكذلك من خلال تعيين مسؤول إدارة للمشروع، على أن يناط به مسؤولية رصد سير العمل في البرامج بما يكفل تنسيقها.

النتيجة النهائية المستهدفة حسبما ورد في إطار النتائج القطرية:

1- بلورة بيئة تمكين لتحقيق التنمية البشرية المستدامة

مؤشر الهدف حسبما ورد في إطار نتائج وموارد البرنامج القطري، بما فيها خط الأساس والغاية.

1- مشاركة السلطات المحلية وممثلي المجتمع في المناطق الحضرية والقروية في تخطيط وإدارة أنشطة التنمية، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة

خط الخدمة ذو الصلة ضمن إطار عمل التمويل متعدد السنوات:

2-6 اللامركزية والحكم المحلي والتنمية الحضرية والقروية

استراتيجية الشراكة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون البلدية والقروية

النواتج المستهدفة	غايات الناتج للسنوات	الأنشطة الاستدلالية	المدخلات	الإجمالي بالدولار
هدف المشروع: تقديم خدمات استشارية ودعم فني لتمكين وزارة الشؤون البلدية والقروية من تبني وتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتنمية وتطوير الخدمات البلدية للقرى والهجر وربطها بالخطة التنموية الشاملة على مستوى الوزارة وكذلك بأهداف الإستراتيجية العمرانية الشاملة لتطوير العمل البلدي.				
1) تحديد المستويات الحالية من الخدمات البلدية المتاحة للقرى والهجر.	1-1 حصر الخدمات البلدية	دراسة مكتبية للخدمات البلدية ومدى كفايتها	مستشارون دوليون	50.000
	2-1 تقييم تطبيق اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (3) في 1403/1/1هـ ومدى تواجد القدرات المؤسسية	دراسة مكتبية لتطبيق لائحة مجلس الوزراء	مستشارون وطنيون	20.000
	3-1 إعداد ورقة سياسات لدمج المناطق الحضرية والقروية	مجموعة بحث وتشاور للنظر في تكامل المناطق القروية والحضرية	مستشارون دوليون ووطنيون	15.000
	4-1 تطوير آلية تحسين ورصد ومتابعة تقديم الخدمات البلدية	بعثة عمل استشارية	مستشارون دوليون	50.000
	5-1 إجراء دراسة لعوائق وصول الخدمات البلدية إلى المناطق النائية	رحلات استطلاع لمؤسسات حكومية وخاصة	برنامج رحلات استطلاعية	50.000
2) بلورة نموذج لتنظيم الخدمات البلدية المحلية عبر المملكة واختبار ذلك النموذج.	1-2 إجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الراهن والتعرف على أوجه قصوره	دراسة مكتبية ومسح ميداني	مستشارون دوليون	50.000
	2-2 تطوير نموذج للهيكل التنظيمي الملائم	بعثة عمل استشارية	مستشارون دوليون ووطنيون	45.000
	3-2 استكشاف النموذج المقترح وتقديم تدريب على تطبيقه	ثلاث حلقات عمل تدريبية	مستشارون دوليون ووطنيون	40.000
3) بناء القدرات المؤسسية لتقديم خدمات بلدية على أساس آني وبكفاءة في التكلفة	1-3 وضع استراتيجية تقديم الخدمات البلدية الآنية وبكفاءة في التكلفة	دراسة مكتبية واستبيان ميداني	مستشارون دوليون	40.000
	2-3 بلورة شراكات مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق الخدمات البلدية المناطق القروية	تنظيم ثلاثة مؤتمرات استشكافية على مستوى المناطق	مستشارون وطنيون	65.000
	3-3 تطوير وتحسين الإطار المؤسسي	مجموعة بحث وتشاور	مستشارون وطنيون	37.000
	4-3 بناء قدرات متخذي القرار	تنظيم 13 حلقة تدريبية	مستشارون دوليون	260.000
	تطوير نظام فعال لتقديم الخدمات البلدية	دراسة مكتبية وحلقات تدريبية	مستشارون دوليون	24.699
4) رصد وتقييم تنفيذ المشروع لتعميم آليات التنفيذ.	1-4 رصد التجربة بكاملها لاقتباس الدروس المستفادة	القيام ببعثة عمل لتقييم عملية تنفيذ المشروع وإعداد تقرير بالدروس المستفادة	مستشارون دوليون	30.000
		تنظيم حلقة بحث وتشاور لتقييم العملية وإصدار توصيات بالسياسات المقترحة	مستشارون دوليون ووطنيون	20.000
			إجمالي المشروع	785.714
			نفقات المساندة الإدارية (5٪)	39.286
			الإجمالي الكلي	825.000

صفحة التوقيعات

المملكة العربية السعودية

النتائج الكلية المتوقعة/المؤشرات:		تمكين الحكومة من صياغة وتنفيذ استراتيجية الخدمات البلدية للقرى والهجر من خلال تقديم خدمات استشارية ودعم فني وتحسين وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية الوطنية
النواتج المتوقعة/المؤشرات:		بلورة بيئة تمكين لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.
الجهة المنفذة:		وزارة الشؤون البلدية والقروية
الشركاء الآخرون:		---
فترة البرنامج: 2008-2010م مكون البرنامج: اسم المشروع: الدعم الفني والاستشاري لتطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة للتنمية القروية رقم المشروع: فترة المشروع: 24 شهراً		ميزانية المشروع: 785.714 دولار مصروفات إدارية (5٪): 39.286 الحكومة: 825.000 دولار أخرى (بما فيها العينية) • المساهم • المساهم • المساهم ميزانية غير ممولة

بموافقة (البرنامج الإنمائي):	بموافقة (الحكومة):
رياض موسى ..... الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صاحب السمو الملكي الأمير مقعب بن عبد العزيز آل سعود ..... وزير الشؤون البلدية والقروية
التاريخ: ١٧ / ٦ / ٢٠٠٨	التاريخ:

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
KINGDOM OF SAUDI ARABIA المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون البلدية والقروية